## السويط يقترح نقل المصانع الواقعة في «سعد العبدالله» بعيداً عن المناطق السكنية

أعلن النائب ثامر السويط أنه تقدم باقتراح برغبة لنقل المصانع الواقعة في مدينة سعد العبدالله إلى أماكن بعيدة عن المناطق السكنية.

ونص الاقتراح على ما يلي:
نظرا لكثرة شكاوى أهالي مدينة سعد العبدالله من تعرض المدينة إلى نسب عالية من الملوثات والانبعاثات الناتجة عن مختلف عمليات التصنيع بسبب وجود المصانع والتي قد تنذر بحدوث نتائج سلبية تضر بصحة المواطنين والتي لا يمكن اكتشافها بالوقت القريب، وحماية لصحة المواطنين.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: نقل المصانع الواقعة في مدينة سعد العبدالله إلى أماكن بعيدة عن المناطق السكنية

### يناقش 62 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة

# 3 استجوابات لوزيري الداخلية والتربية على جدول أعمال مجلس الأمة اليوم

رياض عواد

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية اليوم الثلاثاء وتستكمل غداً لمناقشة جدول أعمال الجلسة المكون من 18 بنداً و90 فقرة.

ويستهل المجلس جلسته العادية اليوم بمناقشة بنود التصديق على المضابط وكشف الأوراق والرسائل الواردة والعرائض والشكاوى والأسئلة.

وقد أُدرج على جدول الأعمال 3 استجوابات، الأول مقدم من النائب شعيب المويزري إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ومكون من 3 محاور.

وقدم الاستجواب الثاني من النائب الحميدي السبيعي إلى وزير التربية وزير التعليم العالي، ومكون من محورين، فيما قدم الاستجواب الثالث من النائبين د. عودة الرويعي ود. خليل أبل إلى وزير التربية وزير التعليم العالي، ومكون من خمسة محاور.

ويشتمل جدول الأعمال على 62 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة من أهمها المداولة الثانية للمشروع بقانون في شأن الحماية من العنف الأسري، والمداولة الثانية للمشروع بقانون في شأن العمل في القطاع الأهلي، بالإضافة إلى تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري في شأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري، وإلى التفاصيل:

البند الأول: التصديق على المضبطتين التاليتين:

(1441 أ) بتاريخ 16/06/2020.

(1441 ب) بتاريخ 17/06/2020

(1442) خاصة بتاريخ 2020/8/12

البند الثاني:

أولًا – كشف الأوراق والرسائل الواردة:

أدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء رسالتان واردتان جاء نصهما كالتالي:

1 – رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل قانون إقامة الأجانب إلى لجنة تنمية الموارد البشرية للارتباط وفقا للمادة (99) من اللائحة الداخلية.

2 – رسالة من رئيس لجنة التحقيق في وفاة المواطن أحمد الظفيري يطلب فيها تميد عملها إلى نهاية دور الانعقاد الحالي.

ثانيًا– كشف العرائض والشكاوى:

أدرج على جدول أعمال جلسة غد الثلاثاء الموافق 18 أغسطس الجاري، 4 شكاوى وعريضة واحدة واردة إلى مجلس الأمة للتنويه عنها بتلك الجلسة جاءت على النحو التالي:

1 – شكوى رقم (613) ضد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن الضرر الواقع على شركة جراء إجبارها على مخالفة شروط العقد وتجاوز حدود التعاقد المعتمد من بلدية الكويت.

–2 شكوى رقم (614) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على طبيب ممارس عام أول جراء تغيير مسماه الوظيفي إلى مسجل أول صحة عامة في كتاب رسمي.

–3 عريضة رقم (615) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على المفتشين الصحيين التابعين لإدارة الصحة العامة جراء عدم مساواتهم بغيرهم من التخصصات في جدول المستويات الوظيفية.

4 – شكوى رقم (616) ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على طالب جراء شطبه من الفصل الدراسي الثاني وعدم إعادة قيده على الرغم من صدور كتاب من الوزارة بإعادة قيده.

5 – شكوى رقم (617) ضد مجلس الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على كبير اختصاصيي قانون جراء عدم اعتماد مسمى مستشار قانوني للعاملين بالجهات الحكومية.

البند الثالث: الأسئلة:

(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة)

البند الرابع: الاستجوابات:

ينظر مجلس الأمة في 3 استجوابات جاءت كالتالي:

– الاستجواب الموجه من العضو شعيب المويزري إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في شأن:

المحور الأول : التربح من المنصب الوزاري

المحور الثاني : انتهاك ومخالفة وزير الداخلية للقانون وإساءة استعمال السلطة.

المحور الثالث : تزوير إرادة الأمة والعبث في قيود الناخبين.

في جلسة 4 / 8 / 2020 طالب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تأجيل الاستجواب إلى جلسة الثلاثاء الموافق 2020/8/18 فقرر المجلس الموافقة على ذلك.

– الاستجواب الموجه من العضو الحميدي بدر السبيعي إلى وزير التربية وزير التعليم العالي في شأن:

المحور الأول: تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين.

المحور الثاني: الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا.

(وذلك طبقا لنص المادة (111) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة).

– الاستجواب الموجه من العضوين: د. خليل عبد الله أبل، د. عودة العودة الرويعي الى وزير التربية وزير التعليم العالي في شأن:

المحور الأول: التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة التربية لإنجاح مشروع (بوابة الكويت التعليمية)

المحور الثاني: الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات من دون اعتبار المعايير الجودة.

المحور الثالث: الإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر في إعلان البعثات الدراسة.

المحور الرابع: مخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم القيام بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي.

المحور الخامس: منع عديمي الجنسية من الحصول على شهاداتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد إتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج.( وذلك طبقا لنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

البند الخامس: الإحالات (حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة)

البند السادس : تقرير لجنة الشؤون الخارجية

–التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية.

–التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى.

–التقرير الثامن عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية.

–التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010.

–التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت.

البند السابع: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

– التقرير الثاني التكميلي للتقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة عن مشروع القانون في شأن الحماية من العنف الأسري (الذي أقر في مداولته الأولى والتعديلات المقدمة عليه من الحكومة).في جلسة 2002/8/5 قرر المجلس التصويت على المداولة الثانية في جلسة 2020/8/18.

– التقرير الثالث والأربعون التكميلي للتقرير الثامن والثلاثين للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي الذي أقر في المداولة الأولى (والتعديلات المقدمة عليه.(في جلسة 2020/8/5 م قرر المجلس التصويت على المداولة الثانية في جلسة 2020/8/18).

–التقرير العاشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون بتعديل المرسوم بالقانون رقم (109) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة.

– التقرير التاسع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المحلية والعالمية.

– التقرير السابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس.

– التقرير الثاني والستون للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2009 في شأن المطبوعات والنشر.

– التقرير الأول للجنة المرافق العامة عن الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

(في جلسة 2020/8/5 م قرر المجلس نظر التقرير في جلسة 2020/8/18).

البند الثامن

– تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري في شأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري.

البند التاسع:

1 – مناقشة الإجراءات الحكومية في مواجهة أزمة فيروس (كورونا) من جميع المجالات الصحية والاقتصادية والسياسية والأمنية والمالية.

2 – طلب المناقشة المقدم من بعض السادة الأعضاء لمناقشة الاستعدادات الحكومية في ظل التطورات الأخيرة صحيًا وأمنيًا وماليًا بشأن مستجدات مواجهة وباء فيروس كورونا.

البند العاشر :

مواصلة النظر في برنامج عمل الحكومة للمدة المتبقية من الفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017– 2019/2020) تطبيقًا لنص المادة (98) من الدستور.

البند الحادي عشر : طلبات تكليف ديوان المحاسبة:

طلب مقدم من عضوين بشأن تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير مفصل بشأن الأوجه التي تستثمر فيها أموال الدولة من احتياطي الأجيال القادمة من النفط.

البند الثاني عشر: طلبات المناقشة والتحقيق

أولاً– طلبات المناقشة:

–طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

(في جلسة 2019/04/17م قرر المجلس تأجيل مناقشة الموضوع آنف الذكر لحين انتهاء لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد من تقديم تقريرها)

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة سياسة الحكومة المتبعة نحو المقيمين بصورة غير قانونية ومن في حكمهم لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

(في جلسة 2019/04/16م قرر المجلس مناقشة الموضوع آنف الذكر بجلسة 2019/04/30م )

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة شروط الإعلانات عن شغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة لا سيما ما تتضمنه من شرط اجتياز المقابلة الشخصية والاختبارات الشفوية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة تزوير وثائق الجنسية الكويتية وما يتعلق به من كيفية منحها للحاصلين عليها من دون وجه حق، والأطراف المسؤولة عن منح تلك الجناسي المزورة، ومعايير وتعريف بند الأعمال الجليلة الذي يتم تجنيس البعض بموجبه لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مخالفات وتجاوزات مشروع الطائرات (الكاراكال) الفرنسية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

(قرر المجلس بجلسة 2019/12/24 الموافقة على طلب الحكومة تأجيل الموضوع آنف الذكر إلى الجلسة المقبلة)

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء لمناقشة التلاعب في تسجيل عناوين السكن ببيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

–طلب مناقشة مقدم من الحكومة بتخصيص ساعتين شهريًا من إحدى جلسات مجلس الأمة لمناقشة موضوع الأشغال – إصلاح الطرق.

–طلب مناقشة مقدم من الحكومة بتخصيص ساعتين شهريًا من إحدى جلسات مجلس الأمة لمناقشة موضوع الرعاية الصحية.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن الاستثمارات التابعة للدولة والصندوق السيادي وكل ما يتعلق بالحالة المالية للدولة بالإضافة إلى آثار اقتصادية ونزول أسعار النفط فيما يتعلق في أزمة (كورونا) والآثار المترتبة. (قرر المجلس بجلسة 2020/03/24 الموافقة على طلب الحكومة تأجيل الموضوع آنف الذكر إلى الجلسة المقبلة)

ثانيًا– طلبات التحقيق:

–طلب مقدم من السادة الأعضاء ناصر سعد الدوسري ود. خليل عبدالله أبل وخالد حسين الشطي وفيصل محمد الكندري وأحمد نبيل الفضل بتكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بالتحقيق فيما أثير حول ما تشهده البلاد من انتشار ظاهرة تجار الإقامات والتي تسببت في ارتفاع أعداد العمالة الهامشية والسائبة في البلاد على أن تقدم اللجنة تقريرها بهذا الشأن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التكليف.

–طلب مقدم من السادة الأعضاء د. عادل جاسم الدمخي ومحمد حسين الدلال وأسامة عيسى الشاهين وعدنان سيد عبدالصمد ورياض أحمد العدساني بتكليف لجنة حقوق الإنسان (للتحقيق) في سبب انتشار جريمة الاتجار في البشر والمتاجرة بالإقامات على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهرين من تاريخ تكليف المجلس لها.

استكمال للبند السابع: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

–التقرير الرابع والأربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة 1973 بشأن إنشاء المحكمة الدستورية.( في جلسة 2020/02/04م قرر المجلس مناقشة الموضوع آنف الذكر بجلسة 2020/03/10م )

–التقرير الثاني والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (44 مكررًا) إلى القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

–التقرير الخامس والخمسون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (53) لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية وعددها (3) وتعديل مقدم على الاقتراح بقانون الأول.

–التقرير الحادي والثمانون للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون المقدم من بعض الأعضاء بإلغاء القانون رقم (115) لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

(في جلسة 2018/06/27م قرر المجلس تقديم لجنة المرافق العامة تقريرها آنف الذكر قبل بداية دور الانعقاد العادي مع احتفاظه بدوره في جدول الأعمال)

–مواصلة النظر في التقرير الخمسين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحين بقانونين في شأن إنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات.

(في جلسة 2018/06/27م قرر المجلس تأجيل نظر الموضوع آنف الذكر إلى بداية دور الانعقاد العادي الثالث بناء على طلب – رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع – مع احتفاظه بدوره في جدول الأعمال)

–التقرير الأول للجنة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (وعددها أربعة وعشرون اقتراحًا بقانون).

–التقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين في " شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج ".

–التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والاقتراحات بقانون ذات الصلة (عدد الاقتراحات 11).

2. قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 2017/01/31 بتكليف اللجنة بدراسة إعادة النظر في أسعار البنزين.

–التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية وعددها (4).

2. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981م بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها (2).

3. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

–التقرير السابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وعددها (5).

–التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008م في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وعددها (4).

–التقرير التاسع والثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (20) من القانون رقم (12) لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

–التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال بشأن:

1. مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية.

2. الاقتراحات بقوانين في شأن التعيين بالوظائف القيادية ذات الصلة (وعددها 6).

–التقرير الحادي والثلاثون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراح بقانون بشأن فرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين.

2. الاقتراحات بقوانين بإضافة مواد الى القانون رقم (32) لسنة 1968م.

–التقرير الرابع والخمسون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960.

–التقرير الثاني للجنة شؤون حقوق الانسان والمرأة والأسرة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.

–التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم (21) لسنة 2016 في شأن دعم الأندية الرياضية.

–التقرير الأول للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بإضافة بند جديد للمادة رقم (8) من القانون رقم (11) لسنة 1962 في شأن جوازات السفر .

–التقرير السابع والسبعون للجنة المرافق العامة عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت.

–التقرير الرابع عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

–التقرير الحادي والخمسون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة وعددها (14) اقتراحًا بقانون.

–التقرير الثامن والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (10) من المرسوم بالقانون رقم (70) لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (31) لسنة 1967م في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات.

–التقرير السابع والتسعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وعددها (4).

–التقرير الرابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (220 مكررًا) إلى القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

–التقرير الخامس والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن:

–1 الاقتراح بقانون بتعديل نص المادة (61) من القانون رقم 16لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

–2 الاقتراح بقانون بتعديل المادة (61) من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

–التقرير الثاني للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

–التقرير العاشر للجنة الشؤون الخارجية عن الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم (4 مكررًا) إلى القانون رقم (21) لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

–التقرير الثالث للجنة الإسكان عن الاقتراحات بقوانين بتعديل المادة (29 مكررًا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وعددها أربعة اقتراحات.

–التقرير الرابع والثمانون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة (عامل منزلي) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة.

–التقرير الثاني عشر بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحين بقانونين بإضافة مادة جديدة برقم (16) إلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

–التقرير الحادي والعشرون بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عما انتهت إليه اللجنة في صياغة المادة (12) من قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم رقم (42) لسنة 1964، في ضوء التعديلات التي أدخلت عليها عند مناقشة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام هذا القانون.

–التقرير العشرون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن:

–1 الاقتراح بقانون بشأن العلاج من الخارج.

–2 الاقتراح بقانون في شأن إنشاء اللجنة الطبية المختصة بالموافقة على إرسال المريض للعلاج في الخارج.

–التقرير الثاني للجنة الشؤون الداخلية والدفاع .

جانب من جلسة سابقة